



## ذو القرنين

قرأت بالعدد ( ٥٠٩ ) نبذة للأستاذ عبد المتعال الصميدى رد بها على نظريتي الجديدة عن ذى القرنين التى هدمت بها النظرية القديمة التى كانت تقول إن ذا القرنين المذكور فى القرآن الكريم هو الإسكندر الأكبر ، وأثبت بالأدلة القاطعة ( بالعدد ٥٠٨ ) أن ذا القرنين كان مؤمناً ، فى حين أن الإسكندر كان وثنياً قاسداً الأخلاق سفاكاً للدماء سكيراً قاسياً . وينص القرآن الكريم على أن ذا القرنين أتجه غرباً أولاً ثم أتجه شرقاً ، فى حين أن الإسكندر أتجه شرقاً أولاً ثم أتجه جنوباً ولم يتجه غرباً إلا أخيراً . وأثبت أيضاً ( بالعدد ٥٠٦ ) أن كلمة ذا القرنين ماهى إلا لقب ملوك الفرس ابتداءً من الملك كورش إلى الملك دارا الثالث بدليل أن آيات القرآن الحكيم عن ذى القرنين نزلت بناءً على سؤال اليهود للنبي عليه الصلاة والسلام عن ذى القرنين المذكور عندهم فى التوراة ( سفر دانيال ) والتوراة تنص صراحة على أنه لقب ملوك دولة فارس التى أسقطها ملك من ملوك اليونان . وإذا بحثنا فى التاريخ عن ملوك هذه الدولة الذين ينطبق عليهم هذا الوصف نجدهم ابتداءً من الملك كورش العظيم إلى الملك دارا الثالث الذى فى عهده قضى الإسكندر على دولة الفرس . والملك كورش أتجه غرباً أولاً واستولى على سوريا حتى وصل البحر الأبيض ( حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تقرب فى عين حمة ) . ثم أتجه بعد ذلك شرقاً حتى وصل بلاد التركستان حيث توجد إلى الآن آثار السد القديم ( اقرأ العدد ٥٠٦ ) والملك كورش وخلفاؤه كانوا على دين زرادشت نبي الفرس الذى كان يؤمن بوحدانية الله اللجنة والنار والصراط والأعراف ( اقرأ العدد ٥٠٨ ) وبعد هذه الأدلة القوية نجد الأستاذ يقول بالسدد الأخير إن وثنية الفرس واضحة ، فى حين أنه لو كلف نفسه قراءة كتاب تاريخ فارس تأليف Syket كما أوضحت بالعدد ٥٠٨ لاقتنع بهذا الرأى ووجد أن الملك كورش كان على دين زرادشت . ولو اطلع على كتاب صبح الأعشى وكتاب تاريخ حياة زرادشت تأليف

Jackson لتأكد من أن دين زرادشت يؤمن بوحدانية الله واللجنة والنار والصراط والأعراف . ولقد كان زرادشت قبل الملك كورش بسنين قلائل ، ولذلك كانت مبادئ هذا الدين لا تزال سليمة لم يطرأ عليها تحريف بعد

ويقول الأستاذ إن سوريا تقع شمالاً بالنسبة لفارس . فى حين أن نظرة بسيطة إلى أى مصور جغرافى تثبت لنا أن خط عرض ٣٥ يمر فى وسط فارس وسوريا . أى أنهما على خط عرض واحد . وعلى ذلك فالملك كورش عندما ذهب لفتح سوريا أتجه غرباً بكل تأكيد .

ويعتقد الأستاذ إن سوريا لا يقال لمن يصل إليها أنه بلغ مغرب الشمس لأنها فى قلب المعمورة . وليس معنى أن أسأله عن المكان الذى تقرب فيه الشمس على سطح الأرض . أليست كل بقعة على سطح الأرض تصلح لأن تكون مغرب الشمس لأن الشمس تقرب فيها كل يوم . كما تصلح لأن تكون مشرق الشمس لأن الشمس تشرق عليها كل يوم . فمعنى مغرب الشمس جهة الغرب بالنسبة للمكان الذى هو فيه . وليس المقصود بلاد المغرب فقط كما يظن . فالملك كورش أتجه غرباً حتى وصل سوريا فوجد الشمس تقرب فى عين حمة أى البحر ويقول الأستاذ إن الملك كورش قتل ببلاد التتار وذو القرنين لم يقتل . ومن أين عرف أن ذا القرنين لم يقتل فى حين أن القرآن الكريم لم يأت إلا بجزء يسير من تاريخه : « وبستلونك عن ذى القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكراً » ، أى جزءاً من تاريخه ولم يذكر تاريخ حياته كلها . ومع ذلك فالقتل لا يمنع الشخص من أن يكون مؤمناً أو عظيماً

ويقول الأستاذ إنه وجدت دنانير عليها صورة الإسكندر يلبس قرني آمون . وهل عندما يلبس الإسكندر شعار الإله آمون نقول عنه إن له قروناً . وهل كل من يلبس على رأسه قروناً نقول عنه إنه ذو القرنين المذكور فى القرآن الكريم ؟ ومع ذلك فالتمائيل العديدة التى للإسكندر فى جميع متاحف العالم ليس منها تمثال واحد بقرون

وأخيراً ألفت نظراً الأستاذ إلى أن كلمة ذى القرنين ليست شخصاً وإنما هى لقب عدة أشخاص ، وهم ملوك دولة الفرس كما قلت ابتداءً من الملك كورش إلى الملك دارا الثالث .

دكتور إبراهيم العبدى

## نظرات في كتاب

في نظر الناس ؟ هذا سؤال أترك الإجابة عنه للأستاذ المؤلف نفسه ، فإني أحسب أنه يوافقني على أن البحوث العلمية لا تكتب بمثل هذا الأسلوب .

أما إذا تركنا « الشكل » وانتقلنا إلى « الموضوع » ، فإتينا نأخذ على الكتاب عدة مآخذ : والمآخذ الأول عندنا أن المقارنة التي عقدها المؤلف بين الغزالي وديكارت ، مقارنة فاسدة لا أساس لها . وكان الأجدر بالمؤلف أن يقارن بين الغزالي والقدس أوغسطينوس St. Augustin فإن ديكارت ليس فيلسوفاً متديناً بقيد نفسه بعقيدة ما من العقائد ، وإنما هو فيلسوف حر الفكر ، لا يعطى لمشكلة العقل والنقل من الأهمية ما يقفه عليها رجل مؤمن كالقدس أوغسطينوس . وديكارت لم يكتب لنا « اعترافات » يصور فيها حياته تصويراً دقيقاً كما فعل رجل كأوغسطينوس الذي كتب اعترافات رائعة ، أدرك البعض قيمتها فاشتغل بترجمتها .

والمآخذ الثاني أن المؤلف يضارب أقوال الغزالي بعضها ببعض ، في سبيل التوصل إلى الحكم على اعترافات الغزالي بأنها كذب وافتراء . وهذا منهج خاطئ لا يوصل إلا إلى نتائج فاسدة ، لأن الأقوال التي يضاربها المؤلف بعضها ببعض ، ذكرت في عهود مختلفة ، والتطور يفرض على الغزالي أن يغير من رأيه تبعاً لتغير حالته ، فلا يمكن إذن أن نستنتج شيئاً من تعارض الأقوال واختلاف الآراء ، كما أراد المؤلف .

زكريا إبراهيم

## ضبط الخلاف بين العربية والعامة مستحيل

اطلعت في البريد الأدبي من « الرسالة » على كلمة موجزة ، تحت عنوان : « ضبط الخلاف بين العربية والعامة » وخطأ هذه القاعدة الجديدة أنها بنت كون اللفظ العامي عربياً مقبولاً على مجيئه موافقاً في الضبط لأصل من أصول المفردات العربية . وهذا ظاهر الفساد ؛ فإن المتواضع عليه بين العلماء أن اللفظ العامي ما لم ينطق به عربي ، سواء في الصوغ أو في الشكل . وهذا محل وفاق قطعاً ، وأن المداخلة في تمييز العربي من العامي على النقل عن المعاجم اللغوية . وإلا لجاز أن يخترع العامي ألفاظاً لا حصر لها ، على نمط الأوزان العربية . فهل

أصدر الدكتور عبد الدائم أبو العطا البقري كتاباً جديداً عن « اعترافات الغزالي » ضمنه اتهاماً خطيراً للإمام ، وحيلة عنيفة على كتابه المنفذ من الضلال . ولست أريد أن أعرض لنقد هذا الكتاب الجديد ، فإن مؤلفه قد كفانا مؤنة النقد ، حين تجاوز الوضع والتصنيف إلى النقد والتقريط . ولكنني أريد فقط أن أسجل ظاهرة عجبت لها عجباً يستنفد كل العجب ! فقد ذكر المؤلف في الخاتمة التي وقفها على الحديث عن قيمة بحثه وما له من أثر ، أن في وسعنا أن نجعل أثر بحثه في أن « المنفذ من الضلال ... ليس بتاريخ حقيقي لتدرج الغزالي الفكري ، ولتطوره العقلي والنفسي ، ولن يعتبر بعد اليوم مصدراً لذلك » ( كذا ) . وهذا القول فيه من لهجة التوكيد والتظاهر بالدراية والتثبت ، ما يثير الابتسام العريض ! فإن العالم الحق لا يجيز لنفسه مطلقاً أن يتحدث بمثل هذه اللمجة التي لا تخلو من تجاف عن الروح العلمية . ولعل الأستاذ المؤلف يعترف بذلك ، إذا أنعم النظر في مقدمة الدكتور زكي مبارك التي ارتضى أن يثبتها في أول كتابه . فقد ورد فيها ما نصه : « أنا أعتقد أن الغزالي صادق في كل ما رواه ... » وهذا القول ينقض ما ادعاه المؤلف من أن المنفذ لن يعتبر بعد اليوم مصدراً لمعرفة تاريخ حياة الغزالي .

وثمة ظاهرة أخرى تعرض لقاري كتاب الاعترافات ؛ وتلك هي غرابة الأسلوب . فإني أستطيع أن أؤكد أن أحداً لم يسبق الدكتور عبد الدائم إلى الكتابة بالأسلوب الذي آثره هو . وأى باحث علمي يرتضى لنفسه أن يملأ صفحات كتاب له بمثل هذه العبارات : « الله ؛ الله ؛ أيها الشيخ ؛ إنك لرجل قوى وبطل ، نعم قوى ؛ لأنك احتملت ما لم يحتمله الناس <sup>(١)</sup> ... الخ » ص ٩٦ ؟ أو يقبل باحث أن يستعمل مثل هذه العبارات التي لو أوردها كاتب في مجادلة كاتب آخر لاتقصت من قدره

(١) لعل من أوجب ما يصادفه الإنسان في هذا الكتاب ، طريقة الترميم ، فإن المؤلف في هذا « نسيج وحده » وأنا أنقل لك هنا عبارة واحدة من العبارات الكثيرة التي يقيد في الترميم العجيب : « ولكن كل هذا قليل ؛ إذا فليس بهذا القلب الكبير ، كل هذا مثيل ؛ بجانب هذا الأمل العريض ... هل ؛ يعرف الغزالي أكثر من هذا ... الخ »

نعم إن كسر التاء في لفظ ترمس ونحوه لا يمتنع عنه اختلاط في الأبنية ولا تأثير في المعنى ، ولكننا إذا فتحنا هذا الباب على مصراعيه للعالمى ، تجرأ على التحريف في ضبط سائر المفردات حتى المتواتر منها .

وهاهنا ملاحظة جديرة بالنظر ، وهى أن حضرة الكاتب ترك التمثيل لما يميز فيه بين اللفظ العربى والعالمى بقواعد النحو والبلاغة . ويغلب على ظنى أنه لا وجود لشيء من ذلك إلا فى مخيلة الكاتب !

عبد الحميد هنتر  
أستاذ بكلية اللغة العربية

### نزول عيسى

تنشر « الرسالة » ابتداء من العدد المقبل إن شاء الله بحثاً فى نزول عيسى يرد به فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمود شلتوت عضو جماعة كبار العلماء على الشبه التى أثارها بعض الناس على فتواه السابقة التى نشرت بالعدد ( ٤٦٢ ) من الرسالة فنلفت إلى ذلك أنظار القراء .

### إعلان مناقصة

تقبل العطاءات بمكتب حضرة  
مدير إدارة الميزانية واللوازم بوزارة  
الداخلية لغاية ظهر يوم ٢٠ مايو سنة  
١٩٤٣ عن توريد الأغذية لمعتقل  
الطور - ويمكن الحصول على  
الاستعلامات اللازمة لذلك من الإدارة  
المذكورة وثمن النسخة من الشروط  
مائة وخمسون ملياً .  
٥٢٢

نقول : إنها عربية لأنها وافقت أصول الكلمات العربية ؟  
وبنت كون اللفظ عامياً غير صحيح على مجيئه مخالفاً لقواعد الصرف . ولو أخذنا بهذا القول على إطلاقه لخطأنا نحو ربيع اللغة العربية من الألفاظ الشاذة عن القياس الصرفى كمصادر الثلاثى وجوع التكسير ، وبعض صيغ النسب والتصغير !

وأما خطأ التمثيل فقد مثل الكاتب لما يجب أن يكون عامياً غير صحيح بقول العامة : عيابة فى عيابة ، ثوب فى ثوب ، جمر فى جأر ، معللاً بأن إبدال الهمزة ياء ، وإبدال التاء تاء ، وإبدال الهمزة عيناً لا يرجع شيء منها إلى قاعدة صرفية .

أما عيابة فقد نقل الثقات من أهل اللغة ، أنها عربية مسموعة . نعم إن استعمالها بالهمزة أكثر وأشهر .

وأما جمر فى جأر فذلك إبدال مطرد فى لغة بنى تميم ، فقد حكى ابن مالك فى شرح الكافية : أنهم يبدلون الهمزة المتحركة عيناً ، وأما ثوب بالتاء فهو من تحريف العامة ، ولكن لا لأنه إبدال غير قياسي فحسب ، بل لأنه لم ينقل عن العرب ، ولو نقل عنهم لقبول ، فقد ورد فى اللغة تآب إلى الله وثآب إليه بمعنى واحد لتقارب مخرجى التاء والتاء ، ولكنهم لم يقولوا فى ثوب لما يلبس : ثوب بالتاء لثلاً يلبس بتوب مصدر تآب بالتاء المثناة . بهذا ظهر أن ما جملة عامياً برأيه الجديد ، عربى صحيح ، وأن قواعد الصرف جُمِعت لضبط الكثير السموع من كلام العرب ، لا للتحكم فى اللثة بجملها كلها خاضعة لهذه القواعد . ولذلك ورد الشاذ والتادر مما لم يمكن ضبطه بقاعدة

ومثل لما هو عربى صحيح بقول العامة : ترمس (بكسر التاء) ، وقولهم : حُصان (بضم الحاء) ، وقولهم : معدن (بفتح الدال) ؛ لأن هذا كله لم يخالف قاعدة من قواعد العربية . وذلك أوغل فى الفساد من سابقه ، لأنه إذا جاز للعالمى أن يقول فى حِصان بكسر الحاء : حِصان بضمها ، جاز أيضاً أن يقول : حِصان بفتح الحاء ؛ لأنه على أصلك الذى جريت عليه على وزان ( غزال ) . وفى ذلك خلط بين الأبنية العربية